الأمم المتحدة

A/C.2/61/L.56

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 December 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون
اللجنة الثانية

البند ٥١ (د) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

مشروع قرار مقدم من مقررة اللجنة، السيدة فانيسا غوميش (البرتغال)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/61/L.7

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٩/٢٢٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذه بالكامل،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ المعتمدة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[(٢)]، وإلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ عن متابعة تطورات نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وغير ذلك من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[(٣)]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

051206 051206 06-64133 (A)

وإذ تشير إلى خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“[٤]،

وإذ تشير أيضا إلى برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٥]، وإعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الحادية والستين للجمعية العامة لاستعراض منتصف المدة العالمي الثامن لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، الذي عقد بنيويورك في ١٨ و ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦[٦]، وإذ تحيط علما بتقرير عام ٢٠٠٤ عن أقل البلدان نموا[٧]،

وإذ تحيط علما بإعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية[٨]، المعتمدين في مؤتمر وزراء تجارة بلدان الاتحاد الأفريقي المعني بالسلع الأساسية، الذي عقد في أروشا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، واللذين أقرهما المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة المعقودة بالخرطوم في الفترة من ١٦ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦[٩]،

وإذ تحيط علما أيضا بتقارير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والخمسين، التي عقدت بجنيف في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦[١٠]، ودورته الاستثنائية الثالثة والعشرين، التي عقدت بجنيف في الفترة من ٨ إلى ١١ أيار/مايو، ومن ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه، ومن ٣ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦[١١]،

وإذ تقر بأن كثيرا من البلدان النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية بوصفها المصدر الرئيسي لها في توفير عائدات التصدير، وفرص العمل، وتوليد الدخل،

---

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) انظر A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(٦) انظر القرار ١/٦١.

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.II.D.27.

(٨) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة AU/Min/Com/Decl.

(٩) انظر A/60/693، المرفق الثاني، المقرر EX.CL/Dec.235 (VIII).

(١٠) TD/B/53/8 (Vol. I).

(١١) TD/B (S-XXIII) 4 و 5 و 7 (Vol. I).

والوفورات الداخلية، وبوصفها القوة الدافعة وراء الاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية،

وإذ تعرب عن عميق قلقها من أنه رغم الزيادة التي طرأت على أسعار بعض السلع الأساسية في الآونة الأخيرة، لم تجر معالجة الأسباب التي تكمن وراء اتجاه أسعار سلع أساسية أخرى نحو الانخفاض، بما في ذلك المشاكل في القدرات على الإمداد، والصعوبات في تحقيق مشاركة فعلية في سلسلة الأنشطة المدرّة للقيمة وانعدام تنويع قاعدة إنتاجها وصادراتها، والتي تحول جميعها دون حصول كثير من البلدان النامية على كامل الفوائد المتاحة في ظل الظروف الإيجابية الراهنة،

وإذ تقر بأن التجارة بالسلع الأساسية هي مكون أساسي من مكونات التجارة الدولية،

وإذ تحيط علما بالأهداف المحددة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[(١٢)]، وبالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات[(١٣)]، التي تعيد تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر،

١ - **تعيد تأكيد** أهمية بلوغ الحد الأقصى للمساهمة التي يقدمها قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، مع مواصلة جهود التنويع في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٢ - **تشير** إلى إمكانات التكامل والتعاون الإقليميين لتحسين فعالية القطاعات التقليدية للسلع الأساسية ودعم جهود التنويع؛

٣ - **تقر** بأن البلدان المتقدمة النمو تستوعب ثلثي الواردات من السلع الأساسية من غير الوقود، وتعرب عن الحاجة الملحة إلى وضع سياسات واتخاذ تدابير دولية داعمة لتحسين سير عمل أسواق السلع الأساسية باتباع آليات فعالة وشفافة تشمل بورصات السلع الأساسية؛

٤ - **تكرر تأكيد** أهمية توسيع التجارة والاستثمار في السلع الأساسية بين بلدان الجنوب؛

---

(١٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

٥ - **تؤكد** على ضرورة قيام البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية ببذل الجهود في سبيل مواصلة الترويج لسياسة عامة داخلية وإشاعة بيئة دستورية تشجعان على تنويع وتحرير قطاعي التجارة والصادرات وتعززان القدرة التنافسية؛

٦ - **تعيد تأكيد** أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وتقر بأن إشاعة مناخ مؤات بشكل فعلي على الصعيدين الوطني والدولي يتطلب جملة أمور منها وجود إطار سليم للاقتصاد الكلي، وأسواق تنافسية، وحقوق مُلكية محددة بوضوح، ومناخ جاذب للاستثمار، وحكم صالح، وغياب للفساد، وسياسات تنظيمية متجانسة تحمي المصلحة العامة وتخلق الثقة لدى الجمهور في عمليات السوق؛

٧ - **تعيد تأكيد** الالتزامات الواردة في إعلان الدوحة الوزاري[١٤]، وإعلان هونغ كونغ الوزاري[١٥]، ومقرَّر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[١٦]، بإدماج البلدان النامية وأقل البلدان نموا بشكل مجدٍ في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتدعو إلى إتمام دورة الدوحة من المفاوضات التجارية بنجاح وفي حينها، مع إعمال الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة إعمالا تاما؛

٨ - **تعرب عن قلقها** إزاء توقف دورة الدوحة من المفاوضات التجارية، وتدعو إلى استئنافها في وقت مبكر والعمل على نجاح التوصل إلى نتائج إنمائية المنحى يُلتزم فيها التزاما تاما بالولاية المتفق عليها في إعلان الدوحة الوزاري، والإطار الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في مقرره المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وإعلان هونغ كونغ الوزاري؛

٩ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي تعلن أن في مقدورها توفير فرص وصول جميع المنتجات الواردة من أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم أو الحصص الجمركية على أساس دائم، أن تقوم بذلك، على نحو ينسجم وإعلان هونغ كونغ الوزاري؛

١٠ - **تشجع** البلدان النامية على أن تقوم، متمتعة بالدعم اللازم من البلدان المانحة والمجتمع الدولي، بصوغ سياسات تتعلق بسلع أساسية محددة من أجل الإسهام في تيسير

---

(١٤) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(١٥) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC.

(١٦) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579.

توسيع التجارة وخفض درجة الضعف وتحسين مصادر الرزق والأمن الغذائي، وذلك عن طريق:

(أ) إشاعة بيئة مؤاتية تشجع مشاركة المنتجين الريفيين وصغار المزارعين؛

(ب) مواصلة تنويع قطاع السلع الأساسية وتعزيز قدراته التنافسية في البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية؛

(ج) مواصلة تطوير التكنولوجيا وتحسين نظم المعلومات والمؤسسات والموارد البشرية؛

١١ - **تشدد** على أن اعتماد أو إنفاذ أي تدابير ضرورية لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، لا ينبغي أن يطبق بطريقة تشكل استعمالا تعسفيا أو غير مبرر للتدابير غير التعريفية والحواجز غير التجارية، أو غير ذلك من المعايير التي ترمي إلى تقييد وصول منتجات البلدان النامية، وتؤكد من جديد في هذا الصدد أن البلدان النامية ينبغي لها أن تضطلع بدور متزايد في القيام بأمور منها وضع معايير السلامة والبيئة والصحة، كما تقر بالحاجة إلى تيسير مشاركة البلدان النامية بشكل متزايد ومفيد في عمل المنظمات الدولية ذات الصلة التي تتولى وضع المعايير؛

١٢ - **تدعو** إلى قيام المنظمات الدولية ذات الصلة والبلدان المتقدمة النمو بتقديم الدعم في مجال بناء القدرات وتشجع القطاع الخاص، في إطار مسؤولية ومساءلة الشركات فضلا عن الممارسات التجارية المسؤولة، على تمكين البلدان النامية من وضع التدابير الملائمة والضرورية للوفاء بمتطلبات الأسواق ومعاييرها، ومن بينها معايير مراقبة الجودة، كما تدعو المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة إلى وضع إجراءات لتحديد معايير المنتجات والعمليات التي تراعي مصالح وقدرات البلدان النامية دون المساس بالهدف المشروع للبلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، المتمثل في حماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات بما ينسجم والاتفاقات ذات الصلة للتعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية؛

١٣ - **تدعو** المؤسسات المالية الدولية، وغيرها من المانحين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى إعادة استعراض الطرائق التنفيذية المتعلقة بالسلع الأساسية الدولية فضلا عن التسهيلات والبرامج الخاصة بالتمويل وإدارة المخاطر؛

١٤ - **تشدد** على الأهمية الخاصة للمساعدة التقنية وبناء القدرات بهدف تحسين القدرة التنافسية لدى منتجي السلع الأساسية، وتحث الجهات المانحة على زيادة الموارد

المخصصة للمساعدة المتعلقة بسلع أساسية محددة، وللمساعدة المالية والتقنية، لا سيما لبناء القدرات البشرية والمؤسسية، فضلا عن تطوير البنية التحتية للبلدان النامية، بغية خفض العوائق المؤسسية وتكاليف المعاملات، وتعزيز اتجارها بالسلع الأساسية وتنميتها وفقا للخطط الإنمائية الوطنية؛

١٥ - **تؤكد** أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة والتنمية الريفية، وتهيب، في هذا الصدد، بأوساط المانحين تعزيز ما تقدمه من مساعدة في تلك القطاعات، وزيادة دعمها المالي والتقني المقدم للأنشطة الرامية إلى معالجة مسائل السلع الأساسية، ولا سيما احتياجات البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية وما تواجهه تلك البلدان من مشاكل؛

١٦ - **تدعو** البلدان النامية إلى أن تقوم، بالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ذات الصلة، بإعداد برامج متوسطة وطويلة الأجل لتنمية السلع الأساسية تكون مخصصة لتعزيز البحوث في مجال تنويع منتجات السلع الأساسية المنتجة بالبلدان النامية وتحسين إنتاج تلك السلع وإنتاجيتها وقيمتها المضافة وقدرتها التنافسية؛

١٧ - **تبرز** الحاجة إلى تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية وتشجعه على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والهيئات الأخرى ذات الصلة، بمواصلة تعزيز الأنشطة التي يشملها حسابه الثاني في البلدان النامية بمفهومه الخاص بسلسلة الإمدادات المتمثل في تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحسين موثوقية الإمدادات، وتعزيز التنويع والقيمة المضافة، وتحسين القدرة التنافسية للسلع الأساسية، وتعزيز سلسلة الأسواق، وتحسين هياكل الأسواق، وتوسيع قاعدة التصدير، وتأمين المشاركة الفعالة من قبل أصحاب المصلحة كافة؛

١٨ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغيره من المنظمات الدولية ذات الصلة، دعم برامج التدريب على عمل بورصات السلع الأساسية وترسيخ الوعي به، واستعمال تلك البورصات بطريقة إنمائية المنحى في دعم وتمكين صغار المزارعين وفي برامج بناء القدرات في البلدان النامية وفقا للخطط الإنمائية الوطنية؛

١٩ - **تكرر تأكيد** دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في معالجة قضايا السلع الأساسية بطريقة شاملة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وأحكام توافق آراء

سان باولو التي اعتمدها المؤتمر في دورته الحادية عشرة[١٧]، وفي هذا الصدد، تهيب بأوساط المانحين تقديم الموارد المطلوبة لتمكين المؤتمر من الاضطلاع بتلك الأنشطة؛

٢٠ - **تعرب عن قلقها** إزاء عدم بدء عمل فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية، التي أعلن عنها في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهيب بأصحاب المصلحة المهتمين تقديم دعم مالي طوعي من أجل إنشاء فرقة العمل في حينه؛

٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا مشفوعا بتوصيات عن تنفيذ هذا القرار وعن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

٢٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية''، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''.

---

(١٧) TD/412، الجزء الثاني.